

ان طلقت النساء لم يمسوهن او قد ضمنوا ان يرضوا
 وسموهن الامة وتجب اوبنها لموطوع في الاطلس
 لغوم قوله تعالى ولئن طلقا من ماء بالمرور
 ولان جميع المهر وجب في مقابلته استيفاء منفعة
 الموضع بخلاف الطلاق عن النكاح بخلاف من
 وجب لها النصف فان بضعها نسأ لها
 فكان النصف جابر للاجاش قاله النووي
 في فتاويه انه وجوب المنفعة مما يفعل النساء
 عن العلم بها فينبغي في تعريفها والساعة
 حكما لغيره في ذلك وتفارقة لا يسميها بان كانت
 من المهر وجب كونه ولو كان كطلاقه في ايجان
 المنفعة ويستل ان لا تنقص عن ثلاثين درهما
 او ما قيمته ذلك فان تنازعها في قدرها فدها
 القاضي باجتهاد ما يجب ما يليق بالحال مستبرا
 حالتيهما من نسيان الزوج واعتباره ونسبها
 وصفها بقوله تعالى وسموهن علي الموضع
 قدره ستة اشهر في احكام الكولمة ولسانها
 كما قاله الايهي بن الكوم وهو الاجتماع
 لان الزوجين مجتمعين وهي تقع على كل طعام
 يتخذ لسرور حاد من عرس واملاك وغيرها
 لكن استعمالها مطلق في العرس شهر والكولمة

سنة
 تسمى بعقد
 سنة

دقة
 سر

عائ

المهر اقل من مهرها
 الله

195

Copyrighting S... versity